E/CN.4/1997/L.100
11 April 1997
ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٢٢ من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، الجمهورية
الدومينيكية، الرأس الأخضر، السلفادور، سلوفينيا، شيلي، المكسيك،
هندوراس: مشروع قرار

١٩٩٧/... تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي حددت بموجبه ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بإعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣،

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ تشير إلى قرارها ٧٨/١٩٩٦ المؤرخ في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي رجحت فيه من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مواصلة تقديم تقارير إلى اللجنة عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ تحيط علماً بالدور الحاسم و الهام الذي اضطلع به مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٤٨/٤١، في سبيل القضاء على العقوبات ومواجهة التحديات في مجال تعزيز جميع حقوق الإنسان، وفي مكافحة أي انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، حسبما يعبر عنه إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وقد نظرت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/1997/98 و Add.1)،

١- تحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، المعنون "بناء شراكة من أجل حقوق الإنسان"؛

٢- تشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على جهوده في سبيل تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، على الرغم من القيود المالية القائمة؛

٣- تعترف بجهود المفوض السامي في تعزيز المكتب وفي تزويد مركز حقوق الإنسان بهيكل إداري ملائم يسمح له بالاضطلاع، من الناحية العملية، بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٤- تسلّم بأهمية مواصلة دعم مكتب المفوض السامي/ مركز حقوق الإنسان لتنفيذ أنشطته، مع مراعاة وجوب تفادي الازدواج في الوظائف لأن هذين الكيانين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الأمم المتحدة من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان؛

٥- تعرب عن ارتياحها للأسلوب البنّاء الذي طبقه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أداء مهامه؛

٦- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الرابعة والخمسين في إطار نفس البند من جدول الأعمال.